

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

## مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها

بحث مقدم للملتقى الوطني حول:  
"إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية  
و انعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية"  
سيدي بلعباس – أيام: 06 و 07 ماي 2014

من إعداد:  
أ.د/ سليمان نصر  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

— فيفري 2014 —

# مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها

أ.د/ سليمان ناصر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قاصدي مرباح

ورقلة

مقدمة:

تعد مشكلة فائض السيولة لدى البنوك التجارية الجزائرية إحدى مظاهر تخلف الجهاز المصرفي للدولة ككل، إذ أن بقاءها دون استغلال يمثل تكلفة للبنوك وللإقتصاد ككل، فبالنسبة للبنوك فإن عدم تصريف هذه الأموال على شكل قروض يشكل عبئاً عليها من خلال تكلفة الحصول عليها أي الفوائد المدفوعة للمودعين، وبالنسبة للإقتصاد الوطني فهو في حاجة إلى أموال لإنعاشه وتحريك عجلته إلى الأمام. ومن المعلوم أن تمويل الإقتصاد بالقروض البنكية وعن طريق تعبئة المدخرات كفيل بأن يجنبه الآثار السلبية مثل التضخم في حالة اللجوء إلى الحلول الأخرى خاصة التمويل التضخمي أو طبع النقود، مع ملاحظة أن الإقتصاد الجزائري وفي ظل هذا الفائض من السيولة يعاني من ظاهرة الركود التضخمي.

في هذا البحث المختصر سوف نعالج الإشكالية الآتية: ماهي أهم الأسباب التي أدت إلى وجود فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية؟، وما هي أهم الحلول العملية لتصريفها وامتصاصها؟ وسنتناول هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور أساسية هي:

- تشخيص واقع السيولة لدى البنوك الجزائرية.

- أسباب مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية.

- مقترحات لتصريف فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية.

## 1- تشخيص واقع السيولة لدى البنوك الجزائرية:

تعاني البنوك الجزائرية عموماً من إشكالية فائض السيولة غير الموظفة لديها، والتي برزت تحديداً مع سنة 2001، وهذا بعد أن ظلت تعاني طيلة السنوات السابقة لتلك السنة من احتياج دائم للسيولة دفعها للجوء المستمر لبنك الجزائر لأجل إعادة التمويل والحصول على السيولة التي تلزمها.

لقد نما حجم تلك السيولة بوتيرة متصاعدة من سنة لأخرى خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب طبع كميات كبيرة من النقود في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى رفع الأجور وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، لتبلغ مستويات مرتفعة تقدر بمئات الملايير من الدينارات، وأصبحت سوق ما بين البنوك تعاني من فائض المعروض من الأموال ما أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة عليها، وبذلك

تحوّل هذا الفائض إلى ظاهرة هيكلية تستدعي المعالجة، وإن كان الملاحظ ومن خلال الأرقام تراجع نسبي لهذا الفائض أو استقراره في السنوات الأخيرة.

ويبين الجدول الآتي تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال السنوات الأخيرة:

### حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة: 2006 – 2012

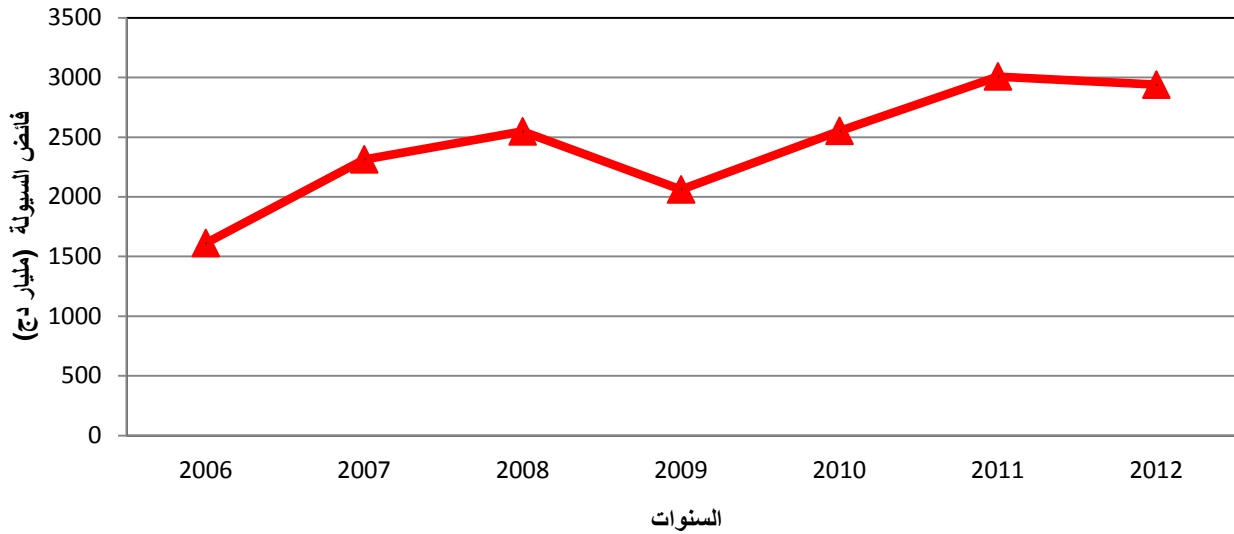
الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
حجم الودائع	7235.8	6733.0	5819.1	5146.4	5161.8	4517.3	3516.5
حجم القروض	4296.4	3724.7	3266.7	3085.1	2614.1	2203.7	1904.1
فائض السيولة = الودائع - القروض	2939.4	3008.3	2552.4	2061.3	2547.7	2313.6	1612.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة.

ويمكن تمثيل الجدول السابق بالشكل البياني الآتي:

### تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة: 2006 – 2012



المصدر: الجدول السابق.

يلاحظ على فائض السيولة أنه تزايد بحجم كبير بين سنتي 2006 و 2007، ثم بوتيرة متذبذبة في بقية السنوات وإن كان الاتجاه العام يميل إلى الارتفاع، لذا يتطلب الأمر دوراً كبيراً لبنك الجزائر من أجل ضبط هذه السيولة وتفادي انعكاساتها التضخمية والخطيرة على الاقتصاد الوطني، وتوجيهها نحو الاستخدام العقلاني عوض الإفراط في منح قروض غير مجدية للاقتصاد.

## 2- أسباب مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية:

بالرغم من أن مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية بدأت مع سنة 2001 كما أشرنا سابقاً، إلا أنها تزايدت بعد ذلك بوتيرة متسارعة في السنوات الأخيرة جراء عدة أسباب أو عوامل يمكن أن نتناول أهمها فيما يلي:

### 2-1- مواجهة مشكلة نقص السيولة لدى البنوك ومكاتب البريد:

لقد مرت السوق المصرفية ومؤسسات البريد في الجزائر بأزمة حادة تمثلت في نقص السيولة خلال السنوات الأخيرة، بدأت في المناسبات والأعياد وتحولت إلى ظاهرة مزمنة. ونقص السيولة في بداياته كان أساساً بسبب سوء تقدير للطلب، إذ من المعلوم أن الطلب على السيولة يتزايد خلال الأعياد والمناسبات، وفي شهر رمضان المبارك يكون ذلك بوتيرة متصاعدة كلما اقتربنا من نهاية الشهر بسبب الحاجة للأموال للتسوق وشراء متطلبات العيد، ومما ساعد على ظهور الأزمة إصدار تعليمات قبل ذلك إلى مسؤولي وكالات البريد والبنوك بعدم تخزين كميات كبيرة من السيولة لأسباب أمنية.

وقد كان أغلبية المحللين في بداية الأزمة يعتقدون أنها ظرفية لا تلبث أن تتلاشى مع نقص الطلب على السيولة بعد مرور المناسبات والأعياد، إلا أن الأزمة ظلت تتفاقم باستمرار وتحولت إلى مشكلة مزمنة، وذلك لعدة أسباب أهمها<sup>(1)</sup>:

- ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، مما تسبب في احتجاجات واسعة بسبب تدهور القدرة الشرائية للمواطن.

- دفع مخلفات الرواتب والأجور بعد زيادتها بأثر رجعي، كما سنرى لاحقاً.

- إنحيار الثقة في البنوك ومؤسسات البريد لدى المواطن بعد استمرار الأزمة، فأصبح هذا الأخير يفضل تخزين كميات كبيرة من النقود لديه لمواجهة احتياجاته خاصة التجار ورجال الأعمال وغيرهم ممن يتعاملون بمبالغ نقدية كبيرة، مما تسبب في تداول كمية هامة من الكتلة النقدية خارج الدائرة البنكية وانتشار المعاملات التجارية الموازية، وبما أن البنوك في الاقتصاد مثل القلب في الجسم، أي يدخل إليه الدم ويخرج في حركة دورية مستمرة، أصبحت البنوك تعاني من خروج كبير للأموال دون أن تدخل إليها كميات مماثلة مما تسبب في تعميق الأزمة.

لقد تزامنت هذه الأزمة مع اندلاع ما يسمى بثورات الربيع العربي في العديد من البلدان بما فيها المجاورة، ما أدى بالسلطات وبالتعاون مع بنك الجزائر إلى طبع كميات هائلة من النقود لتغطية ذلك الطلب، وتفيداً لاستمرار موجة الاحتجاجات لهذا السبب.

## 2-2- رفع الأجور ودفع مخلفاتها بأثر رجعي ولعدة سنوات:

في الوقت الذي تعاني فيه طبقات واسعة من الشعب الجزائري من تدهور مستمر للقُدرة الشرائية للنقود، تسعى الدولة في كل مرة وتحت وقع الاحتجاجات إلى رفع الأجور سعياً منها لتحسين تلك القدرة، وذلك عن طريق طبع كميات كبيرة من النقود دون مراعاة للآثار التضخمية لهذه العملية، مما جعل الاقتصاد الوطني يدخل في حلقة مفرغة هي دائرة: الأسعار - الأجور - الأسعار.

وبما أن تلك الاحتجاجات تزامنت أيضاً مع ما يسمى بثورات الربيع العربي، ولشراء السلم الاجتماعي تلجأ الحكومة في كل مرة إلى رفع الأجور للعديد من القطاعات وبأثر رجعي أي مع دفع مخلفات خاصة خلال السنوات: 2010، 2011، 2012 وحتى سنة 2013 بالنسبة لتحيين منحة الجنوب، وهذا يتطلب بدوره توفير كميات هائلة من السيولة خاصة وأن معظم المعاملات في الجزائر بما فيها ذات المبالغ الكبيرة تتطلب الوفاء نقداً وليس بوسائل دفع أخرى، لأن معظم من استفادوا من دفع هذه المخلفات كالعامل والموظفين كانوا يرغبون في شراء سلع ذات أثمان مرتفعة كالسيارات وحتى الأراضي والعقارات من الحجم الصغير.

## 2-3- تمويل مشاريع تشغيل الشباب:

بعد الاحتجاجات التي اندلعت في العديد من ولايات الوطن من طرف الشباب المطالب بالتشغيل، لجأت الحكومة إلى توزيع كميات هامة من الأموال على شكل قروض للشباب في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، وقد تزامنت تلك الاحتجاجات أيضاً مع ثورات الربيع العربي، مما جعل الحكومة وفي إطار شراء السلم الاجتماعي تسعى إلى توفير كميات هامة من الأموال على مستوى البنوك لمواجهة الطلب على هذه القروض، والتي وصلت إلى مستويات قياسية تجاوزت 600 مليار دج خلال السنوات الأخيرة، منها أكثر من 100 مليار دج مُنحت في هذا الإطار خلال سنة 2013<sup>(2)</sup>.

ومما ساعد في ارتفاع هذا الطلب، الشروط الميسرة المصاحبة لها، سواء بتخفيض سعر الفائدة عليها إلى أدنى مستوياته كمرحلة أولى، ثم إعفائها تماماً من الفوائد خاصة بالنسبة لمنطقة الجنوب حسب تعليمة رئيس الوزراء بهذا الشأن<sup>(3)</sup>، وكذلك عدم التشدد في دراسة ملفات طلب القروض فأصبحت تُمنح لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية إضافة إلى ضمانها من الصناديق المتخصصة في ذلك في حالة عدم استرجاعها.

## 3- مقترحات لتصريف فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية:

إن مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خاصة العمومية منها لأنها المعنية أكثر بالأسباب السابقة أي دفع مخلفات الأجور وتوزيع قروض تشغيل الشباب، تتطلب دوراً كبيراً لبنك الجزائر كما

أسلفنا، لتفادي آثارها التضخمية على الاقتصاد الوطني في حال توجيهها الوجهة غير الصحيحة، واستغلالها بشكل عقلاي لفائدة هذا الأخير، ونرى أن يكون ذلك بالإجراءات الآتية:

### **3-1- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي أو القانوني:**

تلجأ معظم البنوك المركزية في العالم إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع في حالة توفر فائض منها لدى البنوك، وتفادياً لتوجيهها لاستعمالات غير صحية للاقتصاد، وبالرغم من أن بنك الجزائر لجأ إلى هذا الإجراء في السنوات الماضية من خلال الرفع التدريجي لهذه النسبة، وبما أن مشكلة فائض السيولة لازالت قائمة، فإن الأمر يتطلب رفعاً آخر لهذه النسبة، كحل أولي لامتناس ذلك الفائض بالموازاة مع حلول أخرى سنتناولها لاحقاً.

لقد تم تحديد نسبة الاحتياطي القانوني لأول مرة في الجزائر بنسبة 2.5% بموجب التعليم رقم 73-94 الصادرة بتاريخ 1994/11/28 والمتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي<sup>(4)</sup>، ثم تزايدت هذه النسبة باستمرار خلال السنوات الموالية لذلك التاريخ، حتى وصلت حالياً إلى 12% بموجب التعليم رقم 02-2013 الصادرة بتاريخ 2013/04/23 المعدلة والمتممة للتعليم رقم 02-2004 المؤرخة في 2004/05/13 المتعلقة بنظام الاحتياطيات الإلزامية<sup>(5)</sup>.

وبما أن التنظيم رقم 04-02 الصادر بتاريخ 2004/03/04 المحدد لشروط تأسيس الاحتياطيات الأدنى الإلزامية قد أشار في مادته الخامسة إلى أن هذا الاحتياطي لا يمكن أن يتجاوز 15%، ويمكن أن يساوي 0%<sup>(6)</sup>، فإن المجال يسمح لبنك الجزائر لرفع هذه النسبة مجدداً مادامت لم تصل إلى حدها الأقصى المحدد في التنظيم المذكور.

### **3-2- توجيه القروض نحو الاستثمارات المنتجة والحد من توجيهها نحو تمويل التجارة الخارجية:**

يلاحظ على البنوك الجزائرية تركيزها على القروض قصيرة الأجل والموجهة لتمويل التجارة الخارجية، على حساب القروض طويلة ومتوسطة الأجل والموجهة للاستثمار، وهذا بالرغم من أن القانون المصرفي الجزائري فتح مجال الشمولية للبنوك منذ صدور قانون النقد والائتمان رقم 90-10 سنة 1990، ولم يخالف ذلك الأمر رقم 03-11 الصادر في 2003/08/26.

ونتيجة لذلك، فإن البنوك الجزائرية لم تضطلع بدورها الكامل في تمويل الاقتصاد، ولم تلعب الدور الحيوي الذي كان يستوجب عليها القيام به من خلال تنوع منح القروض لمختلف القطاعات الاستثمارية ولمختلف الآجال، خاصة منها متوسطة وطويلة الأجل والتي في العادة تكون منتجة، والتركيز على تمويل التجارة الخارجية وقروض قصيرة الأجل، نظراً لربحيتها وقلة المخاطرة وتجميد الأموال فيها، وكذا القروض الاستهلاكية (قبل أن يتم توقيفها سنة 2009).

وحتى لو وُجدت قروض متوسطة الأجل في محافظ البنوك الجزائرية فإن جزءاً هاماً منها يتوجه لتمويل التجارة الخارجية، فمنذ بداية هذه الألفية فإن نسبة 60 إلى 70 % من القروض الموجهة للاقتصاد كانت لتمويل عمليات التجارة الخارجية<sup>(7)</sup>، وهو ما تسبب في الارتفاع المضطرد لفاتورة الواردات والتي تموّل في أغلبها بقروض بنكية، وبالمقابل الانخفاض التدريجي لفائض الميزان التجاري الجزائري بسبب عدم استقرار الصادرات وخضوعها لتقلبات أسعار النفط في العالم، مما يندرج بعودته إلى العجز قريباً (أي كما كان من قبل خاصة في مرحلة التسعينيات وبداية هذه الألفية) إذا لم يتم التحكم في حجم الواردات أو التقليل منها.

ويتمثل دور بنك الجزائر في معالجة هذه المشكلة باستعمال سياسة تأطير الائتمان **L'encadrement du crédit** بنوعها الكمي والكيفي، بحيث يضع نسبة مئوية كحد أقصى لحجم التمويل الموجه للتجارة الخارجية من إجمالي تمويلات البنك في السنة على شكل تعليمة، وبالتالي يمكن تعديلها حسب الظروف الاقتصادية العامة للبلد، وبالنتيجة فإن بقية القروض وفي ظل توقف القروض الاستهلاكية سوف تتوجه تلقائياً إلى الاستثمارات المنتجة.

وبالموازاة مع ذلك، يستعمل سياسة تأطير الائتمان النوعي أو الكيفي بتوقيف التمويل الموجه للعديد من السلع الكمالية والاكتفاء بالسلع الأساسية، وتوجيه ما يتوفر من أموال من وراء ذلك إلى تمويل الاستثمارات المنتجة والمنشئة لمناصب العمل والتي تساهم في زيادة الإنتاج والدخل، وهو ما سيمكّن البنوك من امتصاص نسبة معتبرة من فائض السيولة لديها من جهة، ويساعد على الحد من فاتورة الاستيراد المتزايدة من جهة أخرى.

### **3-3- إجبار البنوك على الاكتتاب بحد أدنى في السندات العمومية:**

وهي أداة من أدوات السياسة النقدية وتسمى بالفرنسية: **Plancher d'effets publics**، بحيث تفرض البنوك المركزية وفي كثير من الدول على البنوك الاحتفاظ وباستمرار بحجم معيّن من السندات العمومية حسب التزاماتها تجاه الغير أي مجموع الودائع لديها، أو يمثّل عادة نسبة مئوية من رقم المحفظة الإجمالي من الأوراق المالية للبنك وبالتالي لا يمكن للبنوك أن تحوّلها إلى سيولة قبل استحقاقها، وهذا لضمان حدّ أدنى لمساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الحكومة، وأيضا لتقليل فرص المصارف في التخلّص من هذه السندات الحكومية من أجل زيادة قروضها للأغراض التجارية العامة، أي اعتبارها أداة إضافية للتحكّم في سيولة البنوك.

في فرنسا طُبّق هذا النظام لأوّل مرّة تحت اسم **Le plancher de bons** في 1 أكتوبر 1948م، وهو يعني إجبار البنوك على توظيف جزء من ودائعها في أذونات الخزانة. أمّا في الجزائر وإلى غاية 31 ديسمبر 1990م كانت البنوك مجبرة على الاكتتاب بـ 7 % من ودائعها في شكل أذونات الخزانة، إلا أنّ هذا الإجراء ألغي ابتداء من 1 يناير 1991م<sup>(8)</sup>.

لذلك يمكن لبنك الجزائر أن يستعمل هذه الأداة لامتنصص جزء من فائض السيولة لدى البنوك من جهة، ولتمكين الجهاز المصرفي من المساهمة بحد أدنى في الموارد المالية للحكومة من جهة أخرى.

### **3-4- إجراءات أخرى مساعدة على امتصاص فائض السيولة لدى البنوك في الأجل المتوسط والطويل:**

إن الإجراءات السالفة الذكر تعد آنية لامتنصص فائض السيولة لدى البنوك، لكن ولفنادي هذه المشكلة مستقبلاً، لابد من اتخاذ تدابير أخرى مساعدة تتمثل خاصة في:

### **3-4-1- العمل على تشجيع استعمال وسائل الدفع الحديثة لتخفيض الطلب على السيولة من البنوك:**

إن أحد أهم الأسباب في سعي البنوك إلى توفير جزء كبير من السيولة في خزائنها هو مواجهة طلبات السحب عليها لغرض المعاملات، إذ لا تزال وسائل الدفع في الاقتصاد الجزائري تعاني من الاستعمال الكبير للنقود في ظل غياب أو قلة استخدام الوسائل الأخرى، وبالرغم من محاولات الدولة فرض وسائل أخرى وبالتدريج فقد بقيت 80% من المعاملات التجارية في الجزائر تتم نقداً<sup>(9)</sup>، وبسبب التهرب الضريبي وانخفاض معدلات الفائدة فإن كميات ضخمة من الكتلة النقدية تتداول خارج دائرة البنوك. لذلك لا سبيل إذن لتقليص حجم المبادلات النقدية في الاقتصاد الجزائري والتقليل من حجم الكتلة النقدية المتداولة على شكل نقود قانونية إلا بتطوير أنظمة الدفع، خاصة بالشيكات والبطاقات الالكترونية.

لقد أصدرت الحكومة مرسوماً تنفيذياً يقضي بإلزامية استعمال الشيك في المعاملات المالية التي يفوق مبلغها 50 ألف دينار جزائري سنة 2005 والذي دخل حيز التنفيذ في: 2006/09/01<sup>(10)</sup>، إلا أنه تم إلغاؤه بمرسوم تنفيذي آخر في نفس السنة، ثم إصدار مرسوم تنفيذي آخر سنة 2010 يقضي بإلزامية استخدام الشيك، التحويل البنكي، بطاقة الدفع، الاقتطاع من الرصيد، السفتجة، السند لأمر، وكل وسيلة دفع كتابية أخرى، وذلك في كل المعاملات التجارية والمالية التي تفوق قيمتها 500 ألف دينار جزائري<sup>(11)</sup> والذي دخل حيز التنفيذ ابتداءً من: 2011/03/31، وتعتم الحكومة فرض ذلك من جديد من خلال المعاملات التي تصل إلى مليون دج فأكثر. ومن جهة أخرى فإنه ولغاية سنة 2013 أصدر بريد الجزائر 7 مليون بطاقة<sup>(12)</sup>، وهي المؤسسة التي أصدرت أكبر عدد من البطاقات المستعملة حالياً أي بطاقة الدفع ما بين البنوك CIB، رغم أن هذا العدد لا يزال أقل بكثير من عدد مالكي الحسابات الذين يتجاوزون 15 مليون حساب بريدي حالياً.

بالرغم من كل هذا، إلا أن ذلك لم يقض على مشكلة استعمال السيولة بشكل كبير، ويعود ذلك في نظرنا إلى سببين:



- انتشار ظاهرة استعمال الشيكات بدون رصيد، رغم أن القوانين الجزائرية تجرم ذلك وتنص على العقوبات بكل وضوح، إلا أن المتضرر من هذه الجريمة يعاني الكثير من أجل الحصول على حقه القانوني بسبب إجراءات التقاضي التي تأخذ وقتاً طويلاً.

- عدم توفير أماكن استعمال بطاقات الدفع بشكل كبير وواسع، إذا من المعلوم أن القبول العام هو أهم الشروط لتداول النقود أو ما ينوب عنها.

لذلك يتوجب معالجة هذه الأسباب وتوفير الحلول اللازمة لها، وذلك بالتعاون بين بنك الجزائر والحكومة، سواء عند وضع البرامج الاقتصادية، أو بتفعيل النظم القانونية القائمة.

### **3-4-2- تشجيع روح المبادرة لدى المسؤولين والحد من عائق التجريم:**

من أسباب القضاء على روح المبادرة والإبداع لدى مسؤولي البنوك الجزائرية، تشدد القوانين تجاه هؤلاء المسؤولين فيما يخص سوء الإدارة والتسيير، خاصة بعد سلسلة الفضائح التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري كفضيحة الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، وإذا كانت هذه القوانين والتنظيمات قد أتت أكلها فيما يخص إبعاد ذلك الجهاز عن الهزات والفضائح فإنها بالمقابل أنتجت تخوفاً لدى أولئك المسؤولين من اتخاذ أي مبادرة أو قرار لمعالجة بعض الاختلالات أو الأزمات التي تعاني منها البنوك الجزائرية، ومنها مشكلة فائض السيولة لديها، وهو ما يتطلب إعادة النظر في تلك القوانين بالشكل الذي يفرق وبوضوح، بين المغامرة بأموال البنك والمودعين في توظيفات خطيرة والمبادرة واتخاذ القرار الشجاع في معالجة المشكلات.

### **3-4-3- إبعاد البنوك خاصة العمومية عن ضغوط الممارسات السياسية:**

كما تمت الإشارة سابقاً، فإن كميات ضخمة من الأموال تم توفيرها على مستوى البنوك خاصة العمومية منها، لتغطية الطلب المتزايد على قروض تشغيل الشباب بالصيغ التي تم ذكرها، وهذه القروض لا يمكن اعتبارها قروضاً ممنوحة للاقتصاد بالمفهوم المتعارف عليه، إذ لا تتم دراسة ملفاتها دراسة اقتصادية ومالية معمقة، ولا تُمنح على أساس جدواها الاقتصادية، بل تم إقرارها أساساً لشراء السلم الاجتماعي ولمواجهة احتجاجات الشباب الطالب للعمل، وهو ما جعل تلك البنوك تحت الضغوط الحكومية، لذلك لا بد من إعادة الدور الاقتصادي للبنوك في تعبئة المدخرات في المجتمع من جهة، وتوجيهها على شكل قروض ناجعة ومنتجة ومحركة للاقتصاد من جهة أخرى، حتى لا تتحول تلك البنوك إلى مجرد صناديق لتمويل مشاريع الدولة كما كان الأمر في سبعينيات القرن الماضي وفي ظل النظام الاشتراكي.

نشير في الأخير، إلى أن التنظيمات البنكية في الجزائر تجيز للبنك المركزي (بنك الجزائر) بأن يتدخل لامتصاص فائض السيولة لدى البنوك بشرائها بسعر أعلى من سعر السوق النقدية، لأن هذا السعر يشهد انخفاضاً بسبب كثرة العرض كما أشرنا سابقاً، ويبقى ذلك من الحلول الأخيرة التي يمكن

أن يلجأ إليها بنك الجزائر في حالة تزايد ذلك الفائض، وإن كانت الأرقام تشير إلى تناقصه كما أسلفنا.

## الخاتمة ونتائج البحث:

لقد تبين لنا من خلال هذا البحث، أن مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خاصة العمومية منها وفي حال عدم استغلالها تمثل تكلفة سواء بالنسبة للبنوك أو بالنسبة للاقتصاد الوطني، وفي حال توجيهها إلى قروض غير مجدية للاقتصاد فذلك يمثل أيضاً استخداماً غير عقلاني للأموال والمدخرات، وقد كان لهذه المشكلة أسبابها، والتي يمكن أن نلخصها كنتائج لهذا البحث فيما يلي:

- بعد أن كانت البنوك الجزائرية تعاني من نقص السيولة وإشكالية إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، حققت فائضاً في السيولة ابتداءً من سنة 2001، ثم تزايد هذا الفائض خلال السنوات السبع الأخيرة، مع تسجيل أنه أحياناً يميل إلى الثبات أو التناقص الضئيل لكن الاتجاه العام هو التزايد.

- لقد كان لأزمة نقص السيولة التي مرت بها البنوك ومؤسسات البريد أثر كبير في سعي السلطات إلى توفير كميات كبيرة منها، خاصة بعد أن تحول ذلك النقص إلى أزمة مزمنة بسبب انهيار الثقة في تلك المؤسسات، وتداول كميات كبيرة من النقود خارج الدائرة البنكية.

- بسبب تدهور القدرة الشرائية للمواطن والتعبير عن ذلك بالاحتجاجات، لجأت السلطات إلى رفع الأجور في العديد من القطاعات وبأثر رجعي، مما تطلب توفير كميات كبيرة من السيولة لدى البنوك لمواجهة هذا الطلب خاصة خلال السنوات 2010، 2011، 2012، وقد تزامن ذلك مع اندلاع ما يسمى بثورات الربيع العربي، وبالتالي كان القرار سياسياً دون مراعاة للآثار التضخمية لهذا الإجراء، وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري يدخل في حلقة مفرغة هي دائرة: الأسعار-الأجور-الأسعار.

- لنفس السبب السابق، سعت السلطات إلى سن نصوص قانونية توفر لفئة الشباب قروضاً بغرض التشغيل وبشروط ميسرة، وهو ما تطلب توفير كميات إضافية هامة أيضاً من السيولة لدى البنوك لمواجهة الطلب على هذه القروض.

- بما أن ظاهرة فائض السيولة أصبحت مشكلة هيكلية تعاني منها البنوك الجزائرية خاصة العمومية منها بحكم سيطرتها على السوق المصرفية من جهة، ولكونها المعنية غالباً بتنفيذ برامج الحكومة خاصة ما تعلق منها بتشغيل الشباب من جهة أخرى، وحتى وإن كانت الظاهرة قد خفت حدتها مؤخراً، فإن الأمر يتطلب تدخلاً من بنك الجزائر لتفادي الآثار التضخمية التي قد تنجم عن هذه السيولة الفائضة في حال توجيهها إلى قروض غير مجدية، واستغلالها بشكل عقلاني يخدم الاقتصاد الوطني، وقد تقدمنا بمقترحات في هذا الشأن يمكن اعتبارها كتوصيات لهذا البحث.

## الهوامش والإحالات:

- (<sup>1</sup>) - سليمان ناصر: "أزمة السيولة النقدية في الجزائر؛ أسباب وحلول"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد التاسع، 2011، ص: 269، 270.
- (<sup>2</sup>) - سمية يوسف: "الدولة تضرب بالتوازنات المالية عرض الحائط"، جريدة الخبر، بتاريخ: 2014/02/27.
- (<sup>3</sup>) - تعليمة رئيس الوزراء/ عبد المالك سلال، رقم: 01، المؤرخة في: 11 مارس 2013، والمتعلقة بتسيير التشغيل في ولايات الجنوب.
- (<sup>4</sup>) - المادة: 5 من التعليمة رقم: 94-73 الصادرة بتاريخ: 1994/11/28 والمتعلقة بنظام الاحتياطيات الإجبارية، والصادرة عن بنك الجزائر.
- (<sup>5</sup>) - المادة: 2 من التعليمة رقم: 02-13 الصادرة بتاريخ: 2013/04/23 والمتعلقة بنظام الاحتياطيات الإجبارية، والصادرة عن بنك الجزائر.
- (<sup>6</sup>) - راجع المادتين: 5 و 8 من التنظيم رقم: 02-04 الصادرة بتاريخ: 2004/03/04 و المحدد لشروط تأسيس الاحتياطيات الأدنى الإجبارية، والصادر عن بنك الجزائر.
- (<sup>7</sup>) - سليمان ناصر: تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر؛ الأسلوب والمبررات، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية"، تنظيم: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة حسبية بن بوعللي - الشلف، أيام 17 ، 18 أفريل 2006.
- (<sup>8</sup>) - Ammour BENHALIMA : Monnaie et régulation monétaire; référence à l'Algérie, Editions DAHLAB, Alger, 1997, p : 58 , 59.
- (<sup>9</sup>) - سليمان ناصر: تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر؛ الأسلوب والمبررات، مرجع سابق.
- (<sup>10</sup>) - المرسوم التنفيذي رقم: 442-05 المؤرخ في: 2005/11/14، الجريدة الرسمية، العدد رقم: 75، الصادر في: 2005/11/20، ص: 11.
- (<sup>11</sup>) - المادة: 2 من المرسوم التنفيذي رقم: 181-10، المؤرخ في: 2010/07/13، الجريدة الرسمية، العدد رقم: 43، الصادر في: 2010/07/14، ص: 12.
- (<sup>12</sup>) - تصريح السيد المدير لمؤسسة بريد الجزائر لجريدة "الخبر" بتاريخ: 2014/03/05.